أطر الحوكمة البيئية في العراق

[1] م.د. ظاهر عبدالله علوان* ، [2] أ.م.د. وليد مساهر حمد

[1] كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت (العراق)، [2]كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت (العراق)

Environmental governance frameworks in Iraq

[1]Dr. dhahir Abdullah Alwan * ,[2] A.P.D. waleed msahir Hamad

[1] https://orcid.org/0009-0003-2624-0619 , [2] https://orcid.org/0000-0002-6529-0120

[1] Faculty of political science, Tikrit University (Iraq), Dhahir.1987@tu.edu.iq

[2] Faculty of political science, Tikrit University (Iraq), waleed.iq@tu.edu.iq

تاريخ الاستلام: 04 / 06 /2025 تاريخ القبول: 02 / 10 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

يستعرض هذا البحث الأدبيات ذات الصلة بالحوكمة البيئية والفواعل المؤثرة والراسمة لها، مركزا على العراق وجهوده في العمل على التأطير للحوكمة البيئية من خلال الإيفاء بالبنود الواردة في المعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة وادماجها في القوانين والتشريعات الوطنية وكذلك التأطير المؤسسي لذلك بما ينعكس إيجابيا على المؤشر البيئي الامر الذي يمكن العراق من مواجهة التغير المناخي والحد من اثاره وعلى الابعاد كافة، ويهدف البحث الى اثراء الدراسات النظرية بالمحددات المفاهيمية المتعلقة بالحوكمة البيئية وأهدافها ومضامينها، اما الهدف التطبيقي فيركز على بيان الجهود التي يبذلها العراق في مجال الحوكمة البيئية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة.، البيئة.، الحوكمة البيئية.، الأطر التشريعية والقانونية.، اطر البرامج والمشاريع والخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة.، الأطر المؤسسية.

Abstract:

This research reviews the literature related to environmental governance and its influential and defining actors, focusing on Iraq and its efforts to frame environmental governance by complying with the provisions of international treaties related to the environment and integrating them into national laws and legislation, as well as institutionally framing this in a way that positively reflects on the environmental index, enabling Iraq to confront climate change and limit its effects in all dimensions. The research aims to enrich theoretical studies with conceptual determinants related to environmental governance, its objectives, and its contents. The practical objective focuses on highlighting Iraq's efforts in the field of environmental governance.

* المؤلف المرسل.

* Corresponding author.

Keywords: Governance; environment; environmental governance; legislative and legal frameworks; projects, plans and initiatives related to the environment; institutional frameworks.

مقدمة:

يعد التغير المناخي من التحديات البيئية الأكثر إلحاحا في عصرنا وهذا يتطلب مراجعة لحالة النظم البيئية في العراق التي أضحت هشة في مواجهة تلك التحديات، الامر الذي يستدعي الاستجابة للهشاشة البيئية (أي مواجهتها او الوقاية من تفاقمها مستقبلا)، وتركز أولى هذه الاستجابات بشكل مباشر على الأطر المؤسسية والتشريعية - موضوع هذه المراجعة، الا ان ذلك يتطلب تظافر الجهود الأخرى كجهود المبادرات الخطط والاستراتيجيات، كما لا يمكن ان تكتمل الاستجابات تلط بدون تشاركية مع الفواعل والجهات الإقليمية والدولية المعنية بذلك، وهذا ما سيستعرضه البحث ومبينا الأدبيات المتعلقة بالحوكمة البيئية معالجة بعض هذه الاستجابات من خلال مجموعة من الأطر.

أهمية البحث:

هناك اهميتان لموضوع البحث تنبع الأولى من الأهمية النظرية المتعلقة بالمحددات المفاهيمية للحوكمة البيئية فهو من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي عملت الادبيات العالمية على تحديد مفاهيمها والغور في تفاصيلها لحداثتها ولما له من مساس في البيئة المعاشة، اما الأهمية التطبيقية تتمثل بأنموذج الدراسة فالحوكمة البيئية في العراق والذي تعد ذات أهمية كبيرة لارتباطها المباشر بالبيئة التي تجري فيها العمليات التنموية ولها مساس في حياة المواطن في العراق.

إشكالية البحث:

تعد المشاكل البيئية من المواضيع التي تهدد الحياة في العراق بأبعادها كافة، فالهشاشة البيئية العراقية التي ركزت عليها التقارير البيئية الوطنية والعالمية وظواهرها المتمثلة بالتغير المناخي والتصحر والتلوث تمثل إشكالية رئيسية انطلق منها البحث بتساؤله الرئيس والمتمثل ما الجهود التي بذلها العراق في التصدي ومواجهة الهشاشة البيئية؟ يتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

1- ما مفهوم الحوكمة البيئية؟ وما أهميتها وما المبادئ التي ترتكز عليها؟ وما الفواعل المؤثرة فيها؟
2- ما الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالحوكمة البيئية والتي انضم العراق لها؟ وكيف يمكن تضمينها وطنيا؟
3- ما ابرز الأطر التشريعية المعنية بالحوكمة البيئية في العراق على المستوى الدستوري والقانوني؟
4- ما ابرز الاطر المؤسسية المعنية بالحوكمة البيئية في العراق؟
5- ما الاستراتيجيات والخطط والبرامج المعنية بالحوكمة البيئية في العراق؟

فرضية البحث:

للإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية أعلاه انطلق البحث من فرضية مفادها " سعى العراق الى الإيفاء بمرتكزات الحوكمة البيئية عن طريق الأطر التي عمل على التأسيس لها، مبتدأ بالشراكات الدولية المتمثلة المعاهدات والاتفاقيات وتضمينها بالقوانين والتشريعات والبرامج والاستراتيجيات ومنتهيا بالتقييم والمراجعة من خلال التقارير التي تصدرها الجهات الوطنية المعنية بالبيئة".

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات واثبات صحة الفرضية ولضرورات الإحاطة بالموضوع اتبع البحث المنهج الوصفي في وصف مشكلة الدراسة والمتمثلة بالحوكمة البيئية في العراق وتتبع تمفصلاتها، كما اتبع البحث المنهج التحليلي في تجزئة موضوع الدراسة ومعرفة تفاصيله لإيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة في البحث.

هيكلية البحث:

ان الإجابة على الأسئلة واثبات صحة الفرضية قسم البحث الى مطلبين سبقتهما بمقدمة وتلتهما بخاتمة، تطرق الأول الى المحددات المفاهيمية للحوكمة البيئية واهميتها والمبادئ التي ترتكز عليها، اما الثاني فتطرق الى الأطر (الشراكات الدولية، المؤسسية، التشريعية، المبادرات) التي اتبعها العراق في تطبيق الحوكمة البيئية.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الحوكمة البيئية، الا انه تم التركيز على جانب معين من الموضوع لغرض ما، وعليه يمكن لنا عرض بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من زاوية قريبة لموضوع الدراسة وفق التسلسل التالي:

1- **كتاب** "نوال علي تعاليبي"، "الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها"، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2014، وقد ركزت على دور الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية، اذ اسهمت التأثير وإقناع صناع السياسات البيئية العالمية والجماهير بأن المشكلات التي يتم تعريفها على هذا النحو قابلة للحل، وكذلك أسهمت في عملية تقديم الحلول والبدائل المناسبة، ومراقبة تنفيذها، وقد اختلفت دراستنا عن الدراسة أعلاه (والتي ركزت على الفواعل غير الدولاتية) اذ ان دراستنا شملت الفواعل الرسمية بأطرها كافة وكذلك مبينة الدور التشاركي للفواعل غير الرسمية.

2- **بحث** "عبدالجليل علي عباس"، "الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 1، 2022، والذي ناقش مجموعة مفاهيم ونظريات معنية بالحوكمة البيئية، حيث يوضح أهمية الحوكمة كمقاربة بيئية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تقوم بها السلطات العليا للدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وتوصل الى أن الحوكمة البيئية تعتبر من أهم آليات العمل الفعالة لمواجهة المشكلات البيئية، وتختلف دراستنا عن الدراسة أعلاه التي ركزت على الجانب النظري فقط الا ان دراستنا ركزت في جزئها التطبيقي على العراق كأنموذج للدراسة.

3- **بحث** "مالك عباس جيثوم"، دور الاتفاقيات الثنائية في حماية البيئة وتحسينها (دراسة تطبيقية في ضوء حالة العراق)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 55، 2022 ركزت الدراسة على الجانب القانوني الذي من خلاله وضحت دور الاتفاقيات الثنائية في حماية وتحسين البيئة وبينت الاتفاقيات التي أبرمها العراق في هذا المجال، الا انها لم تركز على الجوانب الأخرى المتمثلة بالأطر المؤسسية والفواعل الأخرى المعنية بالحوكمة البيئية.

4- **بحث** "حميد اسعد نداوي، عقوبات جرائم تلويث البيئة في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2020، ركزت الدراسة على العقوبات المعنية بجرائم تلويث البيئة في العراق وعملت على أيجاد حلول للمشاكل البيئية التي ظهرت حديثا، الا انها لم تحط بحثيا في جوانب أخرى للحوكمة البيئية والمتمثلة بالاطر الرسمية والغير الرسمية للحوكمة البيئية في العراق والتي أحاطت بها دراستنا هذه.

المطلب الأول: الحوكمة البيئية: محددات مفاهيمية

من الضروري التط رق لمفهومي كلا من الحوكمة والبيئة كمصطلحين منفردين لفهمهما حتى يسهل فهم مقاربة الحوكمة البيئية، وهذا ما سيتم تفكيكه وفهمه في هذا المطلب والذي سيُقسم الى (الحوكمة، البيئة، الحوكمة البيئية).

وقبل تفكيك المفهوم لا بد من الإشارة بشكل موجز وضمني الى الأسباب التي ساعدت على تبلور فكرة مفهوم الحوكمة البيئة، وكان بدايات ذلك فترة الستينيات والسبعينيات والتي تعد نقطة تحول في الاعتراف بالمشاكل البيئية، التي

تفاقمت وتضاعفت واتسمت بالعولمة، وازداد الوعي بالقضايا البيئية من خلال الصور والكتابات والكوارث البيئية، والتي ساعدت جميعها على نشر المشاكل البيئية في جميع أنحاء العالم وجعلها قضايا حقيقية للسياسة العامة والعلاقات الدولية (Simard, 2021, p. 217).

أولاً: الحوكمة تعد من المفاهيم الحديثة الشائعة في ادبيات السياسة والتي تتمتع بخصائص معينة مثل المشاركة، المسائلة، المحاسبة، التمكين، ... الخ، فالحوكمة تعني تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية لإدارة السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية وصولا الى تحقيق اهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال اليات الإدارة الرشيدة في المؤسسات العامة والخاصة وفي مجالات الحياة كافة (تعبالي، 2014، صفحة 24).

ثانيا: البيئة: عرفت البيئة بانها "مجموعة من العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمساحات التي يسكنها والتي تحدد نشاط الانسان واتجاهاته تؤثر في سلوكياته ونظام حياته"، وكذلك تعني "النظام الذي يشمل كل الاحياء ومحيطها وكل التفاعلات التي تتخلل ذلك النظام" (فيصل، 2024، صفحة 14) او هي ذلك المحيط الذي يضم كل العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائنات الحية بطريقة مباشرة وغير مباشرة (محمد، الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019، 2022، صفحة 69).

ثالثا: الحوكمة البيئية: وبعد تفكيك المصطلح الى (الحوكمة والبيئة) فلا بد من إعادة تركيبه وتعريفه فمفهوم الحوكمة البيئية يعود إلى آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة والموارد البيئية حيث تشير الحوكمة البيئية إلى "مجموع العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال و النتائج البيئية (Lemos, 2006, p. 298)" كما تشير الى "عملية صنع القرار المرتبطة بمراقبة وتسيير البيئة والموارد الطبيعية"، كما تعني الحوكمة البيئية "تفاعلات متعددة المستويات أي المحلية والوطنية والدولية / العالمية بين الجهات الثلاث الرئيسية أي الدولة والسوق والمجتمع المدني، و التي تتفاعل مع بعضها البعض، سواء بطرق رسمية وغير رسمية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستجابة للمطالب المتعلقة بالبيئة والتي تكون مرتبطة بقواعد وإجراءات وعمليات وخطط تنموية تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بيئيا" (لفته، 2018، الصفحات 3013-3014).

كما تشير أيضا الى مجموعة التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، والعمليات التنظيمية والاليات والميكانزمات التي يؤثر بها صناع القرار في الأفعال والنتائج البيئية بحيث تسمح لكل المعنيين بإدارة الموارد البيئية بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في استغلالها (الاعرجي، 2024، الصفحات 104-105).

كما قدمت المفوضية الأوروبية تعريفا للحوكمة البيئية على أنها: "نظام شامل من الجهات الفاعلة والمؤسسات والمعايير التي تحدد المسؤولية والمساءلة، وتبني الثقة والقدرة على التعاون في صنع السياسات واتخاذ القرار والتنفيذ والإنفاذ في مجال البيئة" وركز هذا التعريف على مضامين الحوكمة البيئية باعتبارها "مقاربة تسعى بالانتقال بالدور في حماية البيئة من المقاربة التقليدية التي تكون الدولة فيها هي الفاعل الرئيسي والوحيد، والانتقال إلى فلسفة بيئية جديدة تواكب تطورات عصر العولمة والتسارع، تعتمد على توسيع دائرة الفواعل إلى شبكات غير رسمية ذات الاهتمام بالشأن البيئي، التي تسهم في سن التشريعات والتنفيذ وغيرها مع مزيد من المساءلة والشفافية" (قراس، 2024، صفحة 39).

الهدف من الحوكمة البيئية، على وجه الخصوص، هو إدارة السلوكيات الفردية أو الإجراءات الجماعية سعياً لتحقيق المنافع البيئية العامة والنتائج المجتمعية ذات الصلة، وإن فهم الحوكمة البيئية يعني فهم كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وما إذا كانت السياسات والعمليات الناتجة تؤدي إلى نتائج مستدامة بيئيًا واجتماعيًا ويركز تحليل الحوكمة البيئية على قدرة ووظائف و/أو أداء العناصر المؤسسية والبنيوية والإجرائية للحوكمة (Nathan J. Bennett, 2018, p. 2).

وتستند الحوكمة البيئية على ثلاث مبادئ هامة وهي:

مبدأ التنمية المستدامة: ان هذا المبدأ الذي نشأ بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، يهدف الى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويتضمن ثلاثة ابعاد رئيسية: (البعد الاقتصادي والذي يركز على النمو الاقتصادي المستدام، والبعد الاجتماعي الذي يركز على تعزيز العدالة الاجتماعية، والبعد البيئي والذي يركز على حماية البيئة والموارد الطبيعية) (فيصل، 2024، الصفحات 15-18).

مبدأ الحيطة: يعد مبدأ الحيطة والذي يقتصر على مبدأ المسؤولية القانونية ضروريًا لتفادي الضرر والانتقال لمعالجة النقص والقمع ماديا، والتي يترتب عليها آثار طويلة الأمد، فهو أي مبدأ الحيطة يضع على عاتق السلطة العامة مسؤولية عامة في إدارة المخاطر، وعليه فإن الحوكمة البيئية تقوم على هذا المبدأ ليكون ركيزة في تفعيل الحكم الصالح وتجنب الأضرار البيئية المحتملة والمكلفة، وذلك عن طريق تدابير قبلية وتفعيل النصوص الحمائية والهيئات الرقابية لحماية للبيئة وعناصرها (عيسى، 2022، الصفحات 20-21).

مبدأ العدالة البيئية: يقوم هذا المبدأ على المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة للمواطنين كافة وبدون تمييز بينهم، في الأمور المعنية برسم وصياغة وتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج البيئية وتقييمها، وتتحقق المعاملة الفعالة حينما يتمتع كل فرد بدرجة الحماية ذاتها من المخاطر البيئية والصحية، وبإمكانية اسهامهم المتساوية في عملية صنع القرار في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية للحصول على بيئة ملائمة للعيش المستدام (عائشة، 2022، صفحة 283).

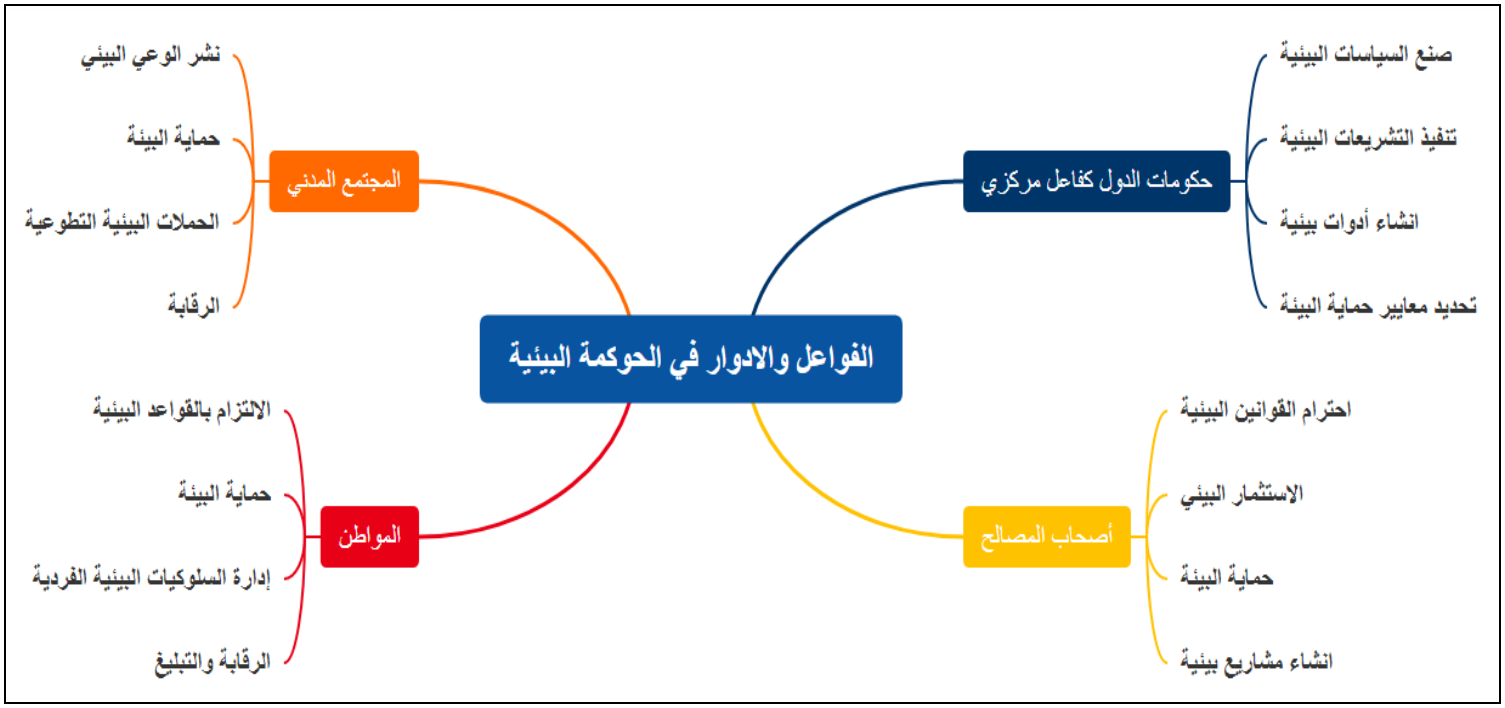

الشكل من اعداد الباحثين اعتماد على: (قراس، 2024، صفحة 44).

وهناك اشكال للحوكمة البيئية وهي (عباس، 2022، الصفحات 104-105):

أولاً: الحوكمة البيئية العالمية: تعني التعاون بين البلدان في حل المشاكل البيئية العالمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق دعم منظومة الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والاستفادة من آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، ومساعدة البلدان، بناءً على طلبها، لتعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية وتنفيذ سياساتها البيئية الوطنية.

ثانياً:الحوكمة البيئية الوطنية: أي مجموعة الأنظمة والآليات والسياسات البيئية الموجودة على المستوى الوطني للدول والتي تسعى إلى الحفاظ على حماية البيئة. ولكن هذا لا يعني الحديث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية. بل إن هناك مناهج وسياسات منفصلة لكل بلد ومجتمع.

ثالثاً: الحوكمة البيئية المحلية: تعني الانتقال من السياسة العامة إلى العمل العام. وبهذا المعنى، فهو يجمع بين مبادرات السلطات الحكومية المحلية ومبادرات الجهات الفاعلة في المجال البيئي، إذ تعتمد الحوكمة البيئية المحلية على الشبكات والتدفقات، والهدف من الشبكات هو إنشاء روابط بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي والتدفقات المتداولة في الشبكة.

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (محمد، الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019، 2022، صفحة 74).

يتضح مما سبق ان الحكومة البيئية تعني السياسات والقوانين والبرامج والاستراتيجيات المعنية بالبعد البيئي في جميع الاعمال الحكومية وغير الحكومية وهو ما يجعل مقوماتها ومبادئها تقوم على أساس المشاركة بين الجهات المعنية الفاعلة في هذا المجال (المنظمات الدولية والمحلية) وصولا الى الهدف الرئيسي لها والمتمثل تحقيق بيئة آمنة تصلح للعيش المستدام.

المطلب الثاني: الأطر المعنية بالحوكمة البيئية في العراق

تحتاج الحوكمة البيئية في العراق الى الكثير من الجهد المتكامل والممنهج والشامل وفقا لمبدأ التراكمية وصولا الى ترسيخ ثوابت الحوكمة البيئية الامر الذي جعل من راسمي السياسات العامة المعنيين بالبعد البيئي للحوكمة العمل على العديد من

الأطر التي تشكل ركائز للحوكمة البيئية سعى العراق وتمثل هذا الجهد بالعديد من الأطر منها ما يتعلق بجانب الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ومنها ما يتعلق بإدماج هذه الاتفاقيات بالأُطر الدستورية والقوانين الوطنية وقد قسمت هذه الأطر الى:

اولاً: اطر الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية: تتطلب الحوكمة البيئية الإيفاء بالالتزامات الدولية ووصولا لتحقيق الشراكة الدولية في العمل البيئي الموحد وحفاظا على البيئة ضمن اطارها ومنظورها العالمي عمل العراق على المصادقة أو الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية التالية:

1- **اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيو تو الملحق بها:** انضم العراق في عام 2009 إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المبرمة في نيويورك في 9/أيار/1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 21/آذار/1994 وبروتوكول كيوتو الملحق بها المبرم في كيوتو في 11/كانون الأول/1997 الذي دخل حيز التنفيذ في 16/شباط/2005، وتهدف الاتفاقية والبروتوكول الملحق فيها الى محاربة التغييرات في المناخ وارتفاع درجة حرارة الكرة الارضية عن طريق تقليل نسبة الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري (قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة 2009، 2009، صفحة 1).

2- **اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة 2012:** انضم العراق لهذه الاتفاقية سنة 2012 وتهدف الى تنظيم التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية وحمايتها من الانقراض ومراقبة الاتجار بها (قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة 2012، 2012، صفحة 1).

3- **الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر:** انضم العراق لها عام 2009 وقد وضعت الاتفاقية لتخفيف اثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد او من التصحر وتحقيق تنمية مستدامة للأراضي الزراعية والأنهر والمبازل ومن أجل تحسين البيئة (قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 2009، 2009، صفحة 1).

4- **اتفاقية التنوع البايولوجي:** انضم العراق للاتفاقية عام 2008 ، تهدف الى صيانة التنوع البايلوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام المواد الجينية بطرق ملائمة ونقل التكنولوجيات ذات الصلة مع مراعاة كافة الحقوق كما تهدف الاتفاقية الى المساهمة في حماية الطيور وصيانة موائلها الخاصة من خلال وضع الخطط اللازمة لإدارة مناطق الهجرة ومنع الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ومنع الصيد الجائر لها ورفع الوعي لدى السكان وخاصة سكان الاهوار (قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البايولوجي لسنة 2008، 2008، صفحة 1).

5- **اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:** انضم العراق لها 2007 وتهدف هذه الاتفاقية لحماية طبقة الاوزون من خلال التخلص التدريجي من انتاج عدد من المواد المسؤولة عن استنفاذ طبقة الاوزون والتي اتفقت من خلالها الدول الاطراف على ضرورة التعاون من اجل حماية طبقة الاوزون ووقف استنزافها (قانون انضمام جمهورية العراق الى قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون لسنة 2007، 2007).

6- **بروتوكول قرطاجة:** انضم العراق للبروتوكول عام 2013 وكانت الأسباب الموجبة للانضمام لغرض ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال امان النقل واستخدام الكائنات الحية المحورة الناشئة عن التكنولوجيا الاحيائية

الحديثة والنقل عن الحدود (قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لسنة 2013، 2013، صفحة 1) .

7- **معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة 2015:** تهدف هذه المعاهدة الى المحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية وادارتها بشكل فاعل من خلال تظافر الجهود من خلال تظافر جهود جميع الدول التي تقضي هذه الحيوانات جزء من دورة حياتها ضمن حدود ولايتها الوطنية (قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة 2015، 2015، صفحة 1).

8- **اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة (** التي يكون الماء فيها هو العامل المؤثر الرئيسي على البيئة والحياة النباتية والحيوانية وتشمل المستنقعات الطبيعية والصناعية وبيئات الأنهار والبحيرات والشعاب المرجانية)، **والبروتوكولين المعدلين لها:** وتهدف هذه الاتفاقية الى "الحفظ والاستعمال الحكيم لجميع الأراضي الرطبة من خلال الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي، وذلك مساهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم" (قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها لسنة 2007، 2007، صفحة 1).

9- **الاتفاقيات الثنائية:** عمل العراق على عقد اتفاقيات ثنائية في مجال المحافظة على البيئة بالإضافة الى الاتفاقيات الدولية منها (الاتفاقية مع الكويت في تنظيم الملاحة في خور عبدالله رقم 42 لسنة 2013 والتي تضمنت وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بمنع التلوث الناتجة عن الملاحة البحرية والحد منها وفقا للمعايير الدولية والذي يندرج تحت التدابير اللازمة لحماية البيئة من التلوث، وفيما يخص حماية البيئة والصحاري فقد عقد العراق اتفاقية الشراكة من اجل التعاون العلمي والثقافي والتقني من اجل التنمية مع فرنسا رقم 42 لسنة 2015 والذي شجع على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وبتعزيز تعاونهما في مجال الحد من التلوث، وهو ما نص عليه الاتفاق عليه في الاتفاقية المالية بين العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي في 2008، والتي لحقها التصديق على الاتفاقية الدولية المؤسسة لمنظمة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة رقم (43 لسنة 2012) (جيثوم، 2022، الصفحات 1310-1312).

ثانيا: الأطر التشريعية والقانونية: تتطلب الحوكمة البيئية وجود تشريعات وقوانين منظمة للعمل البيئي ومحافظة على البيئة كقيمة اجتماعية جديرة بالحماية والمحافظة على عناصرها اذ لا يكفي الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات وإنما لا بد من موائمة القوانين والتشريعات الوطنية للمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من قبل العراق، كما ان هذه التشريعات والقوانين لا بد من وجودها لمنع الاضرار بالبيئة وتحديد السلوكيات التي تؤدي الى مخالفات بيئية، لذا عمل المشرع وصانع السياسة العراقي على اصدار القوانين والتعليمات والأنظمة البيئية (نداوي، 2020، صفحة 398)، منها:

1- **المادة 33 من الدستور العراقي لعام 2005** فقد نص على تقرير الحماية الدستورية لمكونات البيئة وعناصر التنوع الاحيائي اذا نصت المادة " أولا: لكل فرد حق العيش في بيئة سليمة، ثانيا: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الحيائي والحفاظ عليهما" ، لقد رسخ المشرع الدستوري هذا النص عند ايراده في باب الحقوق والحريات حيث حصنه ضد أي تعديل لدورتين متتاليتين من تأريخ نفاذ الدستور، حيث أشار بصورة صريحة للحماية الدستورية لعناصر البيئة والتنوع الاحيائي، وقد وفر الأساس القانوني الذي يرتكز عليه المشرع العادي في تنظيم الحماية للتنوع الاحيائي عن طريق القوانين والتشريعات الادنى، الا ان النص لم يكن تفصيليا (مهدي، 2022، صفحة 212)، الامر الذي جعل من المشرع القانوني العراقي يغفل عن بعض الجوانب التشريعية القانونية ومنها التشريع الذي يختص بفرض الرسوم والضرائب الخاصة بحماية البيئة او الحفاظ عليها رغم الحاجة الماسة اليها، خاصة ان البلد يتعرض

لمشاكل بيئية مستمرة وخطيرة جدا وهو ما اثبتته التقارير الدولية المتخصصة والتي اثبتت تلوث التربة والهواء والماء في العراق بنسب مرتفعة تمتد آثارها السلبية الى الأجيال القادمة (عواد، 2010، صفحة 199).

2- **قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009**: الذي هدف وبحسب ما جاء في المادة (1) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.منه الى " حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال"، وقد خصص الفصل الخامس من القانون لحماية التنوع الاحيائي وشمل ثمان من مكونات التنوع الاحيائي كما ورد في المادة (18) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، وكان اكثر تفصيلا في تحديد الأنواع وشمول معظم مكونات التنوع الاحيائي، الا انه ورد في قانون عادي وكان الاجدر ان يتم ايراده وعلى هذه الدقة وبشكل تفصيلي في صلب الوثيقة الدستورية حتى يتمتع بقوة وعمومية الدستور التي هي اكبر من قوة القانون العادي (مهدي، 2022، صفحة 213).

3- **قانون رقم 17 لسنة 2010** الذي هدف الى تنظيم عملية الصيد وحماية البيئة باعتبارها ثروة وطنية وتنظيم مناطق صيدها والاجراءات الخاصة بمنح إجازة الصيد وتحديد أنواع الحيوانات المسموح بصيدها والمحرم صيدها ومواسم الصيد كما ورد في المادة (1) من قانون حماية الحيوانات البرية رقم (17) لسنة 2010.

4- **قانون انشاء المنظمات غير الحكومية 2010** والتي تضمنت منظمات ذات طابع بيئي اذ أوردت دراسة بعنوان التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي الى ان المنظمات البيئية انقسمت الى ثلاث أنواع (منظمات المساندة البيئية، المنظمات البيئية العمومية، المنظمات البيئية المخصصة)، كما توصلت الدراسة الى ان عدد المنظمات البيئية المسجلة في العراق بلغ 185 منظمة، وفاق عددها في إقليم كردستان العراق والمسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الإقليم اذ بلغ 223 منظمة معنية بالبيئة (خلف، 2023، الصفحات 3-5).

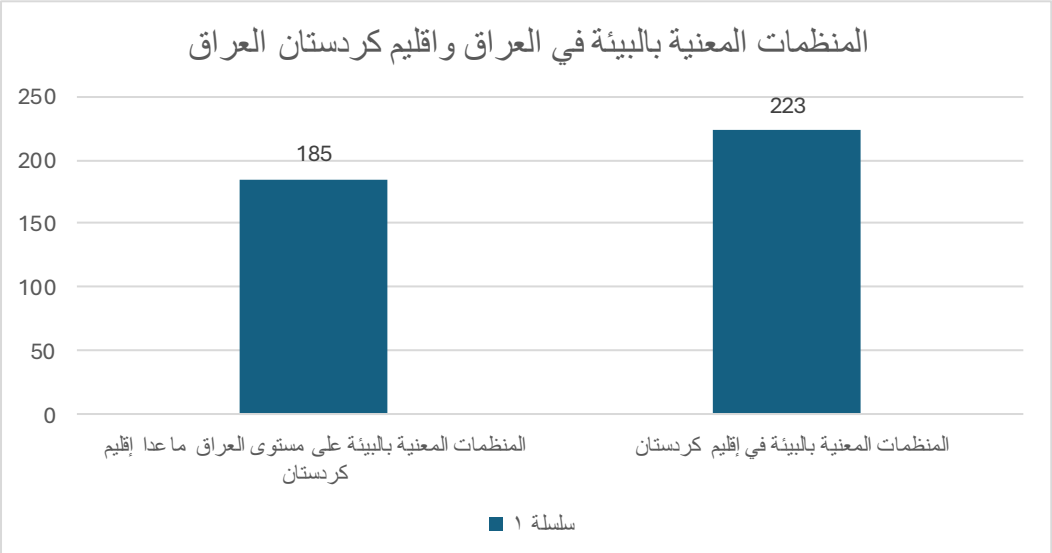

5- **الأنظمة والتعليمات البيئية**: تعمل هذه الأنظمة البيئية على تنظيم الأمور التفصيلية لتسهيل عمل قانون حماية البيئة لسنة 2009 وتشمل تلك الأنظمة (نظام المحددات الوطنية لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري

الزراعي رقم 3 لسنة 2012، ونظام حماية الهواء المحيط من التلوث رقم 4 لسنة 2012، ونظام التحكم بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون رقم 5 لسنة 2012، نظام السلامة الاحيائية للكائنات الحية المحورة وراثيا ومنتجاتها لسنة 2012، تعليمات المحددات البيئية لأنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم 3 لسنة 2011، تعليمات محددات الانبعاث الوطنية للأنشطة والاعمال رقم 3 لسنة 2012 وتعديلها سنة 2016، تعليمات حماية البيئة من المخلفات البلدية رقم 2 لسنة 2014، تعليمات إدارة نفايات الجهات الصحية رقم 1 لسنة 2015، تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم 3 لسنة 2015) (حميد، 2022، صفحة 196).

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (حميد، 2022، صفحة 196).

6- **التشريعات البيئية الخاصة بإقليم كردستان العراق** فتشمل قانون (8) لسنة 2008 المتعلق بحماية وتحسين البيئة في الإقليم ، وصندوق حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (2) لسنة 2009، وقانون هيئة حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (3) لسنة 2010، كما توجد تشريعات بيئية خاصة في عناصر البيئة غير الحية (التربة، المياه، الهواء)، كتعليمات رقم (1) لسنة 2015 الخاصة بحفر الابار المائية في الإقليم، وتعليمات رقم (1) و (2) لسنة 2011 الخاصة بالحد من الضوضاء وحماية نوعية الهواء المحيط من ملوثات الهواء الشائعة والخطرة في الإقليم، وكذلك التشريعات البيئية الخاصة في عناصر البيئة الحية (النباتات والحيوانات البرية) كنظام رقم (9) لسنة 2011 المتعلق بنشاء المحميات الطبيعية في الإقليم و إدارتها، و قانون رقم (10) لسنة 2012 والخاص بغابات الإقليم (علي، 2015، الصفحات 3-4).

7- **التشريعات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي:** ومنها قانون نظام المناطق المحمية لعام 2014 الذي يتعلق بتحديد المناطق المحمية وإقرارها بالعراق وتم تحديد 5 مناطق محمية بما في ذلك موقع التراث العالمي للأهوار العراقية فضلا عن ذلك تم اقتراح 18 منطقة محمية من قبل اللجنة الوطنية لمواقع الطبيعة المحمية، كما ركزت التشريعات الأخرى على الاستزراع المائي حيث صدرت مجموعتان من التعليمات (1) التحكم في تربية الأسماك باستخدام احواض المياه والاقفاص العائمة وذلك في عامي 2014-2015 من اجل تقليل الضغط على الأنواع

الأسماك المحلية في النظام البيئي للمياه (2) تعليمات الصيد في الاهوار رقم 2 لعام 2017 من اجل ضمان حفظ التنوع البيولوجي في المجال الحيوي (وزارة البيئة العراقية، 2018، صفحة 6).

ثالثا: اطر البرامج والمشاريع والخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة: لا يمكن ان تقتصر الحوكمة البيئية في العراق على جهود الدولة من خلال الانضمام الى المعاهدات الدولية والاتفاقيات وتضمينها في القوانين المحلية، لان الحوكمة البيئية تتطلب التشاركية في الاعمال واعداد الخطط الاستراتيجية والمبادرات لتنفيذ التشريعات ولتمكين التزام الدولة نحو الاتفاقيات البيئية المتعددة التي التزم بها العراق من خلاله انضمامه اليها، لذا عمل على اطلاق استراتيجيات ومبادرات تعني بالحوكمة البيئية ومنها:

1- **المشاريع على مستوى وزارة البيئة:** وهم تلك المشاريع هي: (**منظومة الرصد البيئي والانذار المبكر**)، والذي يوفر الرصد البيئي الاشعاعي والانذار المبكر عن طريق تسجيل مقدار الخلفية الاشعاعية في الجو والمتغيرات الطارئة عليها بشكل يومي ومدة المشروع 2010-2015، (**نظام مراقبة الهواء في بغداد والمحافظات**) يعمل المشروع على تحديد نوعية الهواء المحيط في مدينة بغداد والمحافظات - توفير قاعدة بيانات واحصائيات رصينة في هذا الحقل - تحديد حالات التلوث في اجواء مدينة بغداد والمحافظات وتشخيص المصادر الاكثر تلوثا - وضع خطط لتحسين نوعية الهواء المحيط بناءً على نتائج المراقبة ومدته 2007-2015، (**مشروع التحسس المبكر للتلوث النفطي في المسطحات المائية**) يعمل المشروع على تطوير اداء الرقابة البيئية على التلوث النفطي في مصادر المياه من خلال الاستلام المبكر عن حدوث التلوث النفطي في المسطحات المائية ولغرض استنفار كل الجهود للسيطرة عليه واحتوائه ومدة المشروع 2010-2015) (وزارة البيئة العراقية، المشاريع والبرامج).

2- **البرامج البيئية في جامعة بغداد:** عملت جامعة بغداد كمؤسسة تعليمية على الاستجابة لتغير المعايير والمتطلبات الدولية في مجال البيئة والاستدامة من خلال اعتماد سياسة مرنة (سنة 2017) لتحسين البيئة الجامعية تتضمن دراسة نقاط القوة والضعف في بيئة الجامعة وفقا للمحاور المذكورة في الجدول ادناه، وإدراكاً من الجامعة لمسؤوليتها عن توفير بيئة أفضل للأجيال القادمة فقد تم وضع اهداف خاصة لتنظيم إجراءات للحفاظ على البيئة وتخفيف الاثار الناجمة عن أنشطتها وجعل بيئة الجامعـة صديقة للبيئـة تتلائم وتحقيق معايير خاصة وهي (إدارة النفايات، إدارة الطاقة، التعليم والبحوث، إدارة النقل والطرق، إدارة المياه، الاستثمار المستدام، تغيير المناخ، المشتريات المستدامة، تقليل الانبعاث):

ت	البرنامج	الهدف منه
1	إدارة النفايات	جمع بيانات مرتبطة بكمية ونوع النفايات الصلبة والسامة المتولدة في الحرم الجامعي، بناء وتطوير قدرات العاملين في الجامعة وخاصة في قسم شؤون الديوان في مجال الادارة المتكاملة للنفايات، تفعيل الية خزن النفايات السامة والتخلص منها عن طريق تطبيق فرز النفايات مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج الجامعة، اعادة تدوير مياه الصرف الصحي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وايجاد حلول للاستفادة منها.
2	إدارة الطاقة	رفع كفاءة الطاقة في مباني الجامعة وأن تهتم أكثر بالطبيعة وموارد الطاقة من خلال استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة، وسياسة استخدام الطاقة المتجددة وبرنامج الحفاظ على الطاقة، والمباني الخضراء، والتكيف مع تغير المناخ، وسياسة خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
3	التعليم والبحوث	زيادة المفردات الدراسية الخاصة بالبيئة والاستدامة وتشجيع البحث العلمي، زيادة في عدد من الدورات وورش العمل والندوات المتعلقة بالبيئة ولأستدامة، وضع ميزانية خاصة بالبيئة والاستدامة ضمن ميزانية الجامعة،

		موقع خاص بالبيئة والاستدامة يعنى بالنشاطات الخاصة من بحوث وحلقات نقاشية ونشر المحاضرات والعمل التطوعي للطلبة....
4	إدارة النقل والطرق	تعديل سياسة النقل للحد من عدد المركبات الآلية في الحرم الجامعي، تشجع سلوك التنقل للطلاب والموظفين سيراً على الأقدام عند التجول داخل الحرم الجامعي وتجنب استخدام المركبات الخاصة لتقليل البصمة الكربونية حول الحرم الجامعي
5	إدارة المياه	تقليل استخدام المياه من خلال وضع برنامج الحفاظ على المياه ، العمل على البرنامج تدوير المياه داخل الجامعة.
6	الاستثمار المستدام	تقليل الأثر البيئي للجامعة من خلال الاستثمار في الشركات التي تعمل على معالجة تغير المناخ وتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية
7	تغيير المناخ	يتطبيق تدابير صغيرة وكبيرة الحجم تساعد على إبطاء تغير المناخ
8	المشتريات المستدامة	توفير المشتريات المستدامة شراء منتجات موفرة للطاقة، التحويل للطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الحد من توليد النفايات عن طريق اختيار المنتجات التي يمكن إعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، خفض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المرتبطة بتصنيع المنتج
9	تقليل الانبعاث	الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، تقليل الهدر، تعزيز النقل المستدام

المصدر: (جامعة بغداد).

3- **خطة التكيف الوطنية من أجل مكافحة التغير المناخي:** وهي خطة تم اطلاقها منذ ٢٠٢٠ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كوسيلة لتحديد مجالات تعبئة الموارد وتحليل الثغرات في القدرات المؤسسية ومعالجتها، وتقليل التعرض للآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ، مع دعم ممول من صندوق المناخ الاخضر مبا يزيد على 2.5 مليون دولا أمريكي خلال ثلاث سنوات، يتم فيه التركيز على تعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية والمالية لضمان دمج احتياجات التكيف المتوسطة وطويلة الاجل في التخطيط الانمائي الوطني (المعموري، 2021، صفحة 5).

4- **الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (2015-2020):** جاءت هذه الاستراتيجية بعد انضمام العراق الى اتفاقية التنوع البيولوجي وتمثل هذه الاستراتيجية اطار وطني ارشادي وتوجيهي لحفظ التنوع البيولوجي حيث انها تحدد الأولويات وتوجه الجهود لتحقيق تنوع بيولوجي صحي ومرن وتوفير أساس للعيش على نحو مستدام، وتعرض الاستراتيجية (23) هدف استراتيجي و (34) برنامجا محددا على امتداد 5 سنوات (الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (2015-2020).، 2015، صفحة 14)، وتصنف هذه البرامج بخمس مجالات عمل محورية تتمثل في (الوعي بالتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، السياسة المرتبطة بالحياة البرية، المناطق المحمية وإجراءات حفظ الموائل والانواع، الرصد والتقييم، التدريب) (وزارة البيئة العراقية، 2018، صفحة 5).

5- **الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (2013-2017):** وتهدف الاستراتيجية بشكل أساسي الى وضع ورسم السياسة البيئية ووضع الخطط البيئية وتنفيذها بالإضافة الى التدقيق واجراء التقويم والتقييم ومراجعة نظام الإدارة، كما تهدف الاستراتيجية على المنظورين القيب والبعيد تحقيق (ضمان بيئة صحية متوازنة للفرد والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية من التلوث، نشر ثقافة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة كمفهوم أساسي لدى الأجيال القادمة، اعتماد مبادئ التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الأخضر والسياحة البيئية، رفع وزيادة مفاهيم العمل التطوعي على مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات) (الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (2013-2017)، 2013، الصفحات 9-10).

6- **خطة التنمية الوطنية -2018 2022 واهداف التنمية المستدامة الدولية2015- 2030 :** وقد تبنت الخطة شعار "إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية"، ووضعت الخطة أحد عشر هدفا هي: الحكم الرشيد، الإصلاح الاقتصادي، تعافي المجتمعات المتضررة، توسيع الاستثمار ودور القطاع الخاص، رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، خفض معدلات 20 البطالة، تمكين الفئات المستضعفة "الهشة"، تحسين أوضاع التنمية البشرية (المستدامة، اللامركزية، والتنمية المكانية) (التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة 2019، 2019، صفحة 19).

7- **الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020**: هي استراتيجية تم اعدادها بالتعاون بين بين الامانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب في جامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي للدول العربية لأمانة الامم المتحدة والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بموجب القرار المرقم (563) الصادر عن القمة العربية الدورة العادية (23) بغداد في 2013/3/29 وتركز الاستراتيجية العربية على المخاطر المركبة التي تهدد الدول العربية جراء الاخطار العربية وفيما يتعلق بها من اخطار ناتجة عن انشطة بشرية (وزارة البيئة العراقية).

8- **مشاريع الاحزمة الخضراء:** هو توفير حماية للمناطق السكنية والأراضي الزراعية من تأثير الرياح والغبار وعوامل التعرية وتعمل على زيادة نسبة المساحات الخضراء وتثبيت الترب الرملية وايجاد تنوع احيائي، وقد شملت 12 محافظة من المحافظات غير المنظمة في إقليم (تقرير حالة البيئة في العراق لعام 2017، 2017، صفحة 94)، الا ان هذه المشاريع توقفت نتيجة للأوضاع الأمنية التي مره بها العراق إضافة الى الأوضاع المالية التي فاقمتها جائحة كورونا.

9- **وفيما يتعلق بالمبادرات المتعلقة بالبيئة:** تعد المبادرات من اهم الأطر المشاركة في الحوكمة البيئية اذ لا يمكن للمؤسسات الرسمية المتخصصة بالبيئة سد جميع الثغرات واتمام جميع الاعمال وفقاً للإمكانات المتوفرة دون تعاون من قبل الشركاء الدوليين والقطاع الخاص والمبادرات الفردية، لذا اطلقت مبادرات عدة منها:

أ- **المبادرات على المستوى الرسمي: كمبادرة زراعة الأشجار على الصعيد الوطني:** وهي حملة العودة إلى المدرسة لزراعة الأشجار وبجهود مشتركة بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة، و**مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** تم اطلاق المشروع في عام 2016 لزراعة مليون شجرة في عموم العراق يمتد لمدة خمس سنوات، وكان المشروع عند انطلاقه يقوم على قيام كليات الزراعة في الجامعات الحكومية بالعمل لكن سرعان ما انخرطت اغلب كليات من 22 جامعة و 6 اعداديات ومعاهد الزراعة في المحافظات 25 بلدية وامانة بغداد، ويسعى المشروع الى (نشر ثقافة التشجير للحفاظ على البيئة ومواجهة التغير المناخي، توفير فرص التدريب على المشاريع المنتجة لتطبيق مبدأ الاقتصاد الأخضر، إشاعة ثقافة العمل التطوعي) واهم مخرجات المشروع (توفير 500 فرصة تدريب لمهندسين وفنيين وعمال زراعيين وأكثر من 250 طالب وطالبة في المرحلة الإعدادية وأكثر من 4500 طالب جامعي، تم توفير 100 نوع من البذور، ادخال 18 نوع من الأشجار لأول مرة الى العراق ، إعادة 20 نوع من الأشجار التي اختفت من العراق) (التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة 2019، 2019، صفحة 64).

ب- **المبادرات على مستوى المنظمات والافراد: كمبادرة "المهارات الخضراء للشباب: نحو عالم مستدام":** والتي تهدف إلى إشراك الشباب العراقي وتمكينهم، وتسخير إمكاناتهم كمحركات للتغيير من أجل مجتمع أكثر مرونة وصديق للبيئة، وقد ركزت المبادرة على تمكين الشباب في العمل وهي حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تلتها مناقشة تشاركية بين 50 طالباً وطالبة من جامعات وكليات الاختصاصات الطبية، وركزت على تمكين الشباب والمشاركة

الفعالة والمهارات الخضراء لمواجهة التحديات العالمية والتوصل إلى حلول جماعية، **ومبادرة تعزيز الوعي البيئي الرقمي:** تزامنت المبادرة الرقمية مع نظيرتها على ارض الواقع اذ تم اطلاق المبادرة عبر مواقع التواصل، بعنوان "بلاستيك أقل"، كما ان هذه المبادرة الرقمية عززتها مبادرة "من أجل مستقبل خالٍ من البلاستيك" وفي جهد حثيث للتغلب على التلوث البلاستيكي، استجاب أكثر من 500 شخص لدعوة للتخلص من البلاستيك، حيث اجتمعوا على ضفاف نهر دجلة في بغداد لجمع الزجاجات والأكياس والقمامة البلاستيكية (صندوق الأمم المتحدة للسكان العالمي (العراق)، 2023)، **ومبادرة لا تقطعوا شجرة** والتي اطلقتها منصة الرصد البيئي وبتاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمنصات المعنية بالبيئة من أجل الحفاظ على المساحات الخضراء وزراعة المزيد من الأشجار في العراق (حملة لا لتجريف البساتين في العراق).

رابعا: الأطر المؤسسية: عمل العراق على التأطير المؤسسي تحقيقا للحوكمة البيئية من خلال استحداث العديد من المؤسسات بما يتناسب مع أهدافها ومتطلباتها وأهم تلك المؤسسات هي:

1- **وزارة البيئة العر اقية:** تم تأسيسها وفقا للقانون رقم (3) لسنة 2008، وتعد الجهة القطاعية في مجالات حماية البيئة وتحسينها على الصعيدين الداخلي والخارجي وتهدف الى حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال، مع وجود مديريات للبيئة في كل محافظة (وينظر المادة (2) و (3) من قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008).

2- **مجلس حماية وتحسين البيئة:** يمارس المجلس تحقيقا لأهدافه ما يأتي: (تقديم المشورة في الأمور البيئية المعروضة عليه، إبداء الرأي في الجوانب البيئية للخطط والمشاريع والبرامج الوطنية المُعدة من الوزارات والجهات المعنية قبل إقرارها ومتابعة تنفيذها ، ابداء الرأي في العلاقات العربية والدولية المتعلقة بشؤون البيئة كما في المادة (3) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، كما جاءت المادة (7) من قانون (27) لسنة 2009 لتؤسس لمجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظات تكون مهمته استضافة أي من المختصين او الممثلين عن القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني) للاستفسار عن الأمور البيئية المتعلقة بالجهة التي يمثلها دون ان يكون له حق التصويت كما في (المادة (7) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة)2009.

3- **مركز بحوث السوق وحماية المستهلك:** تأسس المركز سنة (1997) يؤدي المركز رسالة توعية وإرشادية تهدف إلى تأمين التواصل بين الجامعة والمجتمع لتحقيق هدف الجامعة في خدمة المجتمع عبر المشاركة في دفع جهود التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة بالاقتصاد وبصحة المواطن وسلامته، فضلاً عن تنمية الوعي الثقافي والبيئي للارتقاء بمستوى المستهلك والثقافة الاستهلاكية في العراق وصولاً إلى الجودة الشاملة في هذا المجال (جامعة بغداد،).

4- **مركز انعاش الاهوار والأراضي الرطبة العر اقية:** وهو مركز ضمن هيكلية وزارة الموارد المائية يهدف الى احياء النظام الايكولوجي للأهوار والأراضي الرطبة في العراق الى الحد الأقصى الممكن وتطوير الحلول الفنية لدعم السكان المحليين والتنوع الاحيائي والبيئي فيها، ويعمل المركز على (تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية، حماية الاهوار والأراضي الرطبة والمحافظة عليها، رسم السياسة الوطنية لإدارة الاهوار والأراضي ذات الأهمية الدولية، بناء القدرات للعاملين بمجال الأراضي الرطبة، ادراج وإدارة المحميات ضمن الأراضي الرطبة الوطنية والدولية) (وزارة الموارد المائية).

5- **اللجان الدائمة المعنية بالبعد البيئي على المستوى المركزي والمحلي:** ومنها **خلية المتابعة** المشكلة بموجب الأمر الديواني 19 لسنة 2016 والتي يترأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها وكلاء وزارات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء من الجامعات، وتعمل الخلية بمثابة "هيأة" استشارية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لانضاج الرؤى والتصورات بشأن التطور المستقبلي، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وفتح آفاق التعاون والتواصل بين هذه الجهات وتقديم المشورة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة، **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة:** ويترأسها وزير التخطيط أيضاً وممثلة بكل الوزارات ذات العلاقة، وعدد أعضائها 27 عضوا، ومهمتها رصد اهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير وطني حول الإنجاز المتحقق عن طريق الفرق التخصصية التابعة لها، أما **لجان التنمية المستدامة في المحافظات:** وهي لجان محلية يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ الفني نائبا له، وتضم في عضويتها كل من مدير البيئة في المحافظة، وممثل الزراعة وممثل الموارد المائية وممثل البلديات والأشغال ومديرية تخطيط المحافظة التابع لوزارة التخطيط ورئيس الجامعة في المحافظة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنحصر مهمتها في رصد الإنجاز المتحقق في اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة ورفع تقريرها الى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة 2019، 2019، صفحة 24).

يتضح مما سبق ان العراق عمل جاهدا على ادماج الحوكمة البيئية في السياسات والبرامج والخطط والاستراتيجيات وكذلك الأطر المؤسسية والبيئة التشريعية الداعمة للحوكمة البيئية، كما عمل على اشراك الفواعل غير الرسمية في ذلك (منظمات المجتمع المدني والفواعل الاجتماعية ذات التأثير).

النتائج والمناقشات:

ان الحوكمة البيئية بمساراتها المفاهيمية وبتمفصلاتها تهدف الى تضمين الأسس البيئية في السياسات العامة والخطط والبرامج والاستراتيجيات كما ان المبادئ التي تقوم عليها والمتمثلة بمبدأ (التنمية المستدامة ومبدأ العدالة البيئية ومبدأ الحيطة) تبين مدى تركيزها على تلبية احتياجات الحاضر وعدم نسيانها حقوق الأجيال القادمة مع الاخذ بنظر الاعتبار الاعداد والحيطة للمحاذير قبل حدوثها للتقليل من حدتها او لمنع تفاقمها محاولة تقوية مناعة البيئة أي بمعنى تهيئة بيئة مناسبة للعيش المستدام.

كما ان البعد البيئي في السياسات والبرامج الذي انتهجها العراق تعكس الاهتمام بهذا الجانب وان كان لا يرتقي الى مستوى التهديد البيئي الذي يشهده العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، الا ان الجهود التي عمل العراق على بذلها في المجال البيئي شملت جميع الأطر وفقا للإمكانيات المتوفرة ومنها الأطر القانونية والذي استمدت قوتها من الدستور العراقي، وكذلك الأطر المؤسسية المعنية بذلك، والاطر المعنية بالانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات البيئية والتي ادمجت موادها بالقوانين واستحدثت مؤسسات تعنى بتنفيذ التزامات العراق البيئية، كما ان الامر لم يقتصر على الأطر الرسمية وانما الأطر غير الرسمية (التشاركية مع القوى الفاعلة) والمتمثلة بالتشارك مع المجتمع المدني والحركات البيئية العاملة في العراق ومع المؤسسات التعليمية وبالأخص الجامعات (مثلا اطلاق بعض الجامعات للسياسات المرنة المعنية بالبيئة والتي تتضمن برامج وخطط بيئية) وادماج الثقافة البيئية في المناهج الدراسية.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

في ختام دراسة (الحوكمة البيئية في العراق) يتضح ان الحوكمة البيئية جاءت لتضع البعد البيئي في جميع خطوات ومراحل صنع القرار السياسي الامر الذي يتطلب التشاركية من قبل الفواعل المؤثرة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في تحديد الترتيبات الإجراءات لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية وصولا الى أهدافها المتمثلة بالبيئة والإدارة المستدامة للموارد بعدها قيمة جوهرية، وهو ما يتطلب تظافر الجهود من قبل الفواعل وصولا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بما يخدم الأجيال اللاحقة، كما ان سعي العراق لتحقيق معايير الحوكمة البيئية في اطرها كافة (الدولية، القانونية، المؤسسية، الاستراتيجية) يتطلب جهودا اكبر في مجال التشاركية مع الفواعل الأخرى في المجتمع.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1- تعني الحوكمة البيئية بأنها مجموع التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، والتي تهدف إلى تنسيق وتوجيه وتنظيم وصول الإنسان إلى البيئة واستخدامها والتأثيرات فيها؛ من خلال قرارات ملزمة جماعيًا، كما انها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.

2- تتمحور أهدافها الى الحفاظ على البيئة وحمايتها، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية صحة الإنسان؛ لما تمثله أي البيئة من قيمة جوهرية، وكذا وضع الأسس المنطقية للإدارة المستدامة للموارد من أجل المنفعة البشرية والتخفيف من المخاطر الآنية أو طويلة الأجل على صحة الإنسان ورفاهيته.

3- عمل العراق على تأسيس الأطر التشريعية الخاصة بالبيئة فاورد حماية البيئة في الدستور الا انه اختصر ولم يفصل ولم يولها أهمية وترك للمشرع العادي تشريع ذلك، الامر الذي جعلها اقل قوة في الجانب القانوني.

4- عمل العراق من خلال الانضمام الى العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات محاولا الإيفاء بمبادئ الحوكمة البيئية العالمية وتضمين ذلك قانونيا، الا ان تلك الالتزامات تتطلب ركيزة مالية وجهدا متواصلا افتقر اليه العراق.

5- تتطلب الحوكمة البيئية تظافر جهود الفواعل المشاركة والمؤثرة في المجتمع، لذا عمل العراق من خلال الأطر كافة على محاولة اشراك تلك الفواعل المتمثلة بالمؤسسات التعليمية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي وفي عملية مراجعة السياسات وتقييمها.

وتوصي الدراسة:

أولا: على الجانب المؤسسي: توصي الدراسة بتأسيس مراكز بحوث معنية بالبيئة والتنمية المستدامة مهمتها اعداد بحوث ودراسات وتقديمها لصناع القرار، كما توصي الدراسة بتأسيس مركز معني بالذكاء الاصطناعي معني بشؤون البيئة.

ثانيا: على الجانب التعليمي: توصي الدراسة اعداد مناهج خاصة بالتربية البيئية لتنشئة أجيال واعية بيئيا وكذلك العمل على تضمين المناهيج على مستوى الجامعات بمفردات بيئية وتشجيع الطلبة على المبادرات المعنية بالبيئة، وتخصيص زمالات وبعثات معنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وكذلك دعم البحوث البيئية من خلال تشجيع الباحثين عن طريق تهيئة الأدوات البحثية وتسهيل إجراءات السفر الى الخارج لنقل تجارب الدول الناجحة في المجال البيئي.

ثالثا: على المستوى المالي: زيادة الدعم ماليا للمبادرات والمشروعات المعنية بالبيئة وكذلك زيادة نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي المعني بالجانب البيئي.

رابعا: على مستوى الشراكة الدولية: توصي الدراسة بتعزيز الشراكات الدولية مع المنظمات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة وكذلك تعزيز التعاون الثنائي مع الدول ذات التجارب الناجحة في مجالات التنمية المستدامة.

المصادر:

(2013). *الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (2013-2017)*. العراق: وزارة البيئة العراقية.

(2015). *الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (2015-2020)*. العراق: وزارة البيئة العراقية.

(2019). *التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة 2019*. العراق: وزارة التخطيط العراقية.

الدستور العراقي لعام 2005. (بلا تاريخ). *33*.

بلفضل غوثي وبوركبة عيسى. (2022). دور الحوكمة البيئية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة: الجزائر انموذجا. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر: جامعة ابن خلدون (تيارت)، كلية الحقوق / قسم البيئة والتنمية المستدامة.

بن النوي عائشة. (2022). الحوكمة البيئية العالمية كآلية في تحقيق الامن البيئي. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية* (1).

بوشامة محمد. (2022). الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد.

بوشامة محمد. (2022). الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد.

بوعشرين موسى ولوصيف فيصل. (2024). دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. *رسالة ماجستير غير منشورة*. بالمسيلة، الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السيساسية جامعة محمد بوضياف.

(2017). *تقرير حالة البيئة في العراق لعام 2017*. العراق: وزارة البيئة العراقية.

جامعة بغداد . (بلا تاريخ). *سياسات البيئة والاستدامة*. تم الاسترداد من https://sustainability.uobaghdad.edu.iq/?page_id=738

جامعة بغداد،. (بلا تاريخ). *الرؤية والرسالة والاهداف*. تم الاسترداد من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك: https://mracpc.uobaghdad.edu.iq/?page_id=15124

حسين احمد حسين وعدنان سالم الاعرجي. (2024). تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة المصارف العراقية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف التجارية العراقية. *مجلة تنمية الرافدين*(141)، الصفحات 104-105.

حملة لا لتجريف البساتين في العراق. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من المرصد البيئي : ، https://emap-iraq.org/campaigns/campaign-details/Y2NjZjRjZDctOTExZS00MDExLWE4N2EtMTUwMTViMjgwMTY

حميد اسعد نداوي. (2020). عقوبات جرائم تلويث البيئة في التشريع العراقي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، صفحة 398.

حيدر عبد محسن شهد، وعلي حسين مهدي. (2022). التدابير الدولية في حماية الأصناف الفريدة. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية*، صفحة 212.

سعاد جبر لفته. (2018). دور الحوكمة البيئية في الحفاظ على الانظمة البيئية وتحقيق الاستدامة الحضرية. *مجلّة كلية التربية للبنات*(4)، الصفحات 3013-3014.

شيلان عزيز صالح ورازان ئاسو علي. (2015). *دليل التشريعات البيئية في إقليم كردستان العراق*. العراق: منظمة طبيعة العراق ووزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كردستان العراق.

صفاء خلف. (2023). *التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي*. مبادرة الإصلاح العربي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان العالمي (العراق). (2023). *الشباب العراقي نحو مستقبل مستدام: حملة تعاونية تسلط الضوء على العمل البيئي*. تم الاسترداد من https://iraq.unfpa.org/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A

عبدالجليل علي عباس. (2022). الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*(1)، الصفحات 104-105.

علي المعموري. (2021). *التغير البيئي المتعمد في العراق وتداعياته*. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة 2009. (2009). *جريدة الوقائع العراقية، 4114*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة 2012. (2012). *جريدة الوقائع العراقية، 4298*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها لسنة 2007. (2007). *جريدة الوقائع العراقية، 4035*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 2009. (2009). *جريدة الوقائع العراقية، 4128*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البايولوجي لسنة 2008. (2008). *جريدة الوقائع العراقية، 4112*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لسنة 2013. (2013). *جريدة الوقائع العراقية، 4305*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون لسنة 2007. (2007). *جريدة الوقائع العراقية، 4048*. العراق: وزارة العدل.

قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة 2015. (2015). *جريدة الوقائع العراقية، 4398*. العراق: وزارة العدل.

قبس حسن عواد. (2010). التشريع المالي وحماية البيئة. *مجلة الرافدين للحقوق*، صفحة 199.

مالك عباس جيثوم. (2022). دور الاتفاقيات الثنائية في حماية البيئة وتحسينها (دراسة تطبيقية في ضوء حالة العراق). *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، الصفحات 1310-1312.

مرزاقة قراس. (2024). الحوكمة البيئية في السياسات البيئية: دراسة مقارنة (الولايات المتحدة الامريكية / الاتحاد الأوربي). *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر: كلية العوم السياسية جامعة قسنطينة.

مهدي حمدي مهدي، وحمد كريم حمد و هند عبدالامير حميد. (2022). الأساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث "دراسة قانونية مقارنة. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، صفحة 196.

نوال علي تعبالي. (2014). عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

وزارة البيئة العراقية. (2018). *التقرير الوطني السادس لاتفاقية التنوع البيولوجي* . العراق: وزارة البيئة العراقية.

وزارة البيئة العراقية. (بلا تاريخ). *الاتفاقيات البيئية الدولية*. تم الاسترداد من https://moen.gov.iq/

وزارة البيئة العراقية، المشاريع والبرامج. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://moen.gov.iq/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8% D9%8A%D8%B9

وزارة الموارد المائية. (بلا تاريخ). *مركز انعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية*. تم الاسترداد من الرؤية والرسالة: https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/16

Annie Chaloux and Philippe Simard) .December , 2021 .(Global environmental governance: developments and challenges .*Quebec Journal of International Law*.217 ، صفحة

M. C & ,.Agrawal, A .Lemos .(2006) .Environmental governance .*Annual review of environment and resources*.325-297 ، الصفحات

Terre Satterfield Nathan J. Bennett .(2018) .Environmental governance: A practical framework to guide design, evaluation, and analysis .*jounal of the Society for Conservation Biology*.